

المادة الأولى: الموافقة على إبرام ملحق اتفاقية المقر بين الحكومة اللبنانية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية وصندوق لبنان للتنمية والابتكار بشأن استضافة المكتب العربي لريادة الأعمال الزراعية والذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ من اتفاقية المقر المُحالَة إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ٩١٠٩ تاريخ ٢٠٢٢/٥/٦.

المادة الثانية: يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

بعيدا في ٥ كانون الثاني ٢٠٢٦
الإمضاء: جوزاف عون

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الإمضاء: نواف سلام

رئيس مجلس الوزراء

الإمضاء: نواف سلام

ملحق باتفاقية المقر

الموقعة بين الحكومة اللبنانية

والمنظمة العربية للتنمية الزراعية

وصندوق لبنان للتنمية والابتكار

بشأن استضافة المكتب العربي

لريادة الأعمال الزراعية

المحال لمقام مجلس النواب لاصدارها بقانون

بموجب المرسوم رقم 9109 تاريخ 2022/5/6

المادة الأولى:

التزامات صندوق لبنان للتنمية والابتكار

1 - يلتزم صندوق لبنان للتنمية والابتكار بتغطية كافة الأعباء المالية ودفع كافة النفقات والمصاريف الناتجة عن الالتزامات الواردة في الفقرات (1) و(2) و(3) و(5) و(8) و(10) من المادة الثانية من الاتفاقية.

2 - يلتزم صندوق لبنان للتنمية والابتكار بصورة منفردة ومطلقة بتحمل كامل الكلفة التشغيلية لتفعيل عمل المكتب العربي لريادة الأعمال بما فيها رواتب وبدلات وتعويضات الاشخاص العاملين في المكتب على اختلاف درجاتهم ومسمياتهم الوظيفية (الموظفين المحليين).

قانون رقم ٢٨

طلب الموافقة على إبرام ملحق اتفاقية المقر بين

الحكومة اللبنانية

والمنظمة العربية للتنمية الزراعية

وصندوق لبنان للتنمية والابتكار

بشأن استضافة المكتب العربي

لريادة الأعمال الزراعية

أقر مجلس النواب،

وينشر رئيس الجمهورية القانون التالي نصه:

المادة الخاذية

المدة الزمنية لالتزامات الصندوق

يلتزم صندوق لبنان للتنمية والابتكار بالقيام بالتزاماته كافة الواردة في اتفاقية المقر وملحقاتها طيلة فترة عمل المكتب ومهما بلغت مدتها عملاً باتفاقية تفعيل المكتب بين صندوق لبنان للتنمية والابتكار والمنظمة العربية للتنمية الزراعية.

المادة الثالثة

الاخلال بالموجبات

١ - التبعات القانونية في حالة تخلف الصندوق عن القيام بالتزاماته

ان صندوق لبنان للتنمية والابتكار يتحمل كافة التبعات القانونية الناتجة عن الاخلال بإيفاء التزاماته اتجاه الدولة اللبنانية وتجاه المنظمة العربية للتنمية الزراعية في معرض تنفيذ اتفاقية المقر وملحقاتها. علماً أن أعمال بناء المكتب، وتجهيزه قد أنجزت بالكامل وأصبح جاهزاً للعمل فور صدور قانون التصديق على اتفاقية المقر وملحقاته.

٢ - في حال إخلال صندوق لبنان للتنمية والابتكار بالقيام بالتزاماته الواردة في اتفاقية المقر وملحقاتها، تعتبر النفقات والأعباء المالية التي تتحملها الدولة اللبنانية نتيجة لذلك بمثابة ديون ممتازة وتصنف بعد بين الخريفة والرسوم القضائية والتأمينات الجبرية.

ويطبق هذا المبدأ في حالات الإفلاس أيضاً.

المادة الرابعة

اللية التوظيف لدى المكتب العربي لريادة الأعمال الزراعية

إن قرار الجمعية العامة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي جامعة الدول العربية ذات الصلة بإنشاء المكتب العربي لريادة الأعمال الزراعية والصادرين بموجب المادة السادسة للاتفاقية المعدلة لإنشاء المنظمة العربية للتنمية الزراعية التي وافقت عليه الجمهورية اللبنانية، وهما الجهتان المخولتان قانوناً بإنشاء المكاتب الاقليمية التابعة للنظمة.

بموجب هذه الاتفاقية المصدق المصدق عليها لدى كافة الدولة العربية، قد أكدنا على أن تتولى المنظمة العربية للتنمية الزراعية حصراً مسؤولية الإشراف المالي والإداري والفني على المكتب وعلى الكوادر العاملة فيه وتكون صلاحيتها مطلقة في مجال تعيينهم ومحاسبتهم وتقويمهم وانتهاء خدماتهم بموجب القوانين ذات الصلة الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية بما في ذلك المعارون او المنتدبون منهم وذلك وفقاً للنظم واللوائح المعمول بها في المنظمة وما نصت عليه اتفاقية المقر حين أكدت على ذلك في المادة الثالثة من الاتفاقية.

عن	عن	عن
صندوق لبنان للتنمية والابتكار	حكومة الجمهورية اللبنانية	المنظمة العربية للتنمية الزراعية
السيد خليل بركات	الدكتور عباس الحاج حسن	البروفيسور / إبراهيم آدم أحمد الدخيري
رئيس مجلس الإدارة	وزير الزراعة	المدير العام



الأسباب الموجبة

جرى تنظيم هذا الملحق ليكون جزءاً لا يتجزأ من اتفاقية المقر الموقعة بين حكومة الجمهورية اللبنانية وصندوق لبنان للتنمية والابتكار والمنظمة العربية للتنمية الزراعية لاستضافة المكتب العربي لريادة الأعمال الزراعية المُحالة إلى مقام مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ٩١٠٩ تاريخ ٢٠٢٢/٥/٦، وذلك لتحديد التزامات صندوق لبنان للتنمية والابتكار لتغطية المصاريف جميعها الواردة في المادة الثانية من الاتفاقية تحت عنوان «التزامات حكومة الجمهورية اللبنانية».

لذلك،

تتقدم الحكومة من مجلسكم الكريم بهذا المشروع راجية إقراره.